European University Institute
ROBERT SCHUMAN CENTRE FOR ADVANCED STUDIES
Middle East Directions

RESEARCH PROJECT REPORT

MARCH 2018/02

دير الزور بعد داعش: بين الإدارة الذاتية الكردية والنظام السوري

المؤلف

زياد عواد

© Ziad Awad, 2018

This text may be downloaded only for personal research purposes. Additional reproduction for other purposes, whether in hard copies or electronically, requires the consent of the authors. If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the year and the publisher.

Requests should be addressed to med@eui.eu.
Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Middle East Directions
Robert Schuman Centre for Advanced Studies

Research Project Report
RSCAS/Middle East Directions 2018/02
March 2018

European University Institute
Badia Fiesolana
I – 50014 San Domenico di Fiesole (FI)
www.eui.eu/RSCAS/Publications/
cadmus.eui.eu

دير الزور بعد داعش: بين الإدارة الذاتية الكردية والنظام السوري

زياد عواد[1]

الملخص التنفيذي

بسبب موقعها الجغرافي على الحدود الشرقية لسوريا مع العراق، شكلت دير الزور بوابة رئيسية لدخول "دولة العراق الإسلامية"، التي تحولت عام 2013 إلى ما عرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام واختصاراً "داعش". هذا التنظيم الذي خاض حروباً كثيرة اتسعت سيطرته خلالها، قبل أن تنحسر مرحلة وراء أخرى لتكون دير الزور آخر ساحاتها في سورية.

لعقود قبل الثورة، كانت دير الزور مهمشة من السلطة المركزية، رغم أهميتها الاقتصادية والبشرية، وصارت محل اهتمام متأخر جداً من القوى الدولية والمحلية في إطار معركتها ضد تنظيم داعش. عندما أطلقت عمليتان عسكريتان منفصلتان ضد التنظيم بدير الزور، الأولى بدأها النظام في حزيران 2017 بمشاركة فعالة من حلفائه الروس والإيرانيين، والثانية من "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) بدعم أميركي كبير. فكانت حصيلة العمليتين، حتى مطلع العام 2018، انقسام المحافظة جغرافياً وعسكرياً وسياسياً إلى جزأين. أحدهما تحت سلطة الإدارة الذاتية[2] والآخر تحت سلطة النظام، في حين انحسرت سيطرة التنظيم إلى بقعتين صغيرتين في أقصى شرق، وشمال شرق المحافظة. وفي الوقت الذي تتركز فيه الجهود الدولية على محافظة الرقة الخارجة هي الأخرى من سيطرة التنظيم، ما تزال الديناميات المحلية للصراع في دير الزور محورية ومؤثرة في استقرار المنطقة بأسرها.

في الواقع، تواجه عملية الاستقرار في دير الزور بعد الحرب تحديات كبيرة، تمثلها آثار الحرب المدمرة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وقد يؤدي أي فشل أو تعثر لجهود إرساء الاستقرار إلى تجدد صعود السلفية الجهادية عبر داعش أو غيرها.

بين العامين (2012 و2017) ساهم النزوح واللجوء إلى جهات عدة، وبوصفه أحد النتائج المباشرة للحرب، في تعميق حالة الانقسام التي يعاني منها مجتمع دير الزور، على خلفية الموقف من الثورة ومن النظام ثم من داعش ثم من الإدارة الذاتية. وتتجسد حالة الانقسام والتفكك بوضوح لدى العشيرة، وهي الوحدة الرئيسية في تركيب المجتمعات المحلية في دير الزور، ما جعلها عرضة لتأثيرات السلفية الجهادية، التي استغلت بنيتها الهشة وانقسامها وتنافسها، غير أنها

1 رئيس تحرير مجلة عين المدينة، المتخصصة بشؤون المناطق الشرقية في سوريا. كتب عدة مقالات صحفية حول دينامية الصراع المحلية في دير الزور والرقة. تمت كتابة هذه الورقة في كانون الثاني 2018 كجزء من أعمال "مبادرة سوريا" في إطار برنامج مسارات الشرق الأوسط، وتشتمل المبادرة على برنامج تدريبي للباحثين السوريين.

2 الإدارة الذاتية هي صيغة الحكم غير المركزي، التي تبناها حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) علناً ابتداء من كانون الأول 2013 وتهدف إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي تحت مسمى "فيدرالية شمال سوريا" في مناطق نفوذ الحزب في محافظة الحسكة ومدينتي كوباني/عين العرب وعفرين، قبل أن تتسع لتضم مدينة منبج ومناطق واسعة من محافظتي الرقة ودير الزور

لم تستطع بالنهاية أن تحشد العشيرة إلى جانبها لوقت طويل.

بتوكيل حصري من الإدارة الأمريكية، تمكنت ''قسد'' التي تشكل عمادها الوحدات العسكرية الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي(PYD) من فرض سيطرتها العسكرية على جزء من دير الزور. وقد شارك تحت غطاء القوات الديمقراطية مجلس دير الزور العسكري في المعركة ضد داعش، الذي يتألف في غالبيته من أبناء المحافظة. لكنه لا يحظى بالدور القيادي ، إذ تحتكر النواة العسكرية الكردية القرار الفعلي في صفوف ''قسد''. وتزامناً مع العملية العسكرية ضد داعش أسست الإدارة الذاتية مجلس دير الزور المدني، كسلطة حكم محلي، غير أن طريقة تأسيسه وانتقاء أعضائه كانت محل جدل وتشكيك بشرعيته، إذ تم اعتباره مجرد أداة لتحقيق الأهداف السياسية لـ(PYD) الذي يعد امتداداً لحزب العمال الكردستاني في تركيا (PKK). وفي نموذج الحكم الذي تفرضه الإدارة في دير الزور ثمة تناقضات كبيرة بين هويته العرقية الكردية، وأيديولوجيته المنبثقة عن رؤى زعيم (PKK) عبد الله أوجلان وبين الهوية العربية السنية المحافظة للمجتمعات المحلية بدير الزور، ما يشكل عوامل توتر قد تولد نزاعات كبيرة في المدى المتوسط.

وبعد سيطرته على الجزء الأكثر كثافة بالسكان من محافظة دير الزورقبل الثورة والخالي من سكانه اليوم، يحاول النظام السوري إعادة النازحين من هذا الجزء تحت عنوان المصالحة الذي يقتصر على جانب أمني فقط. ويبدو أن النظام يحتاج إلى عودة النازحين لأسباب سياسية (إظهار شرعيته) واقتصادية (استئناف الإنتاج الزراعي) وأمنية (تطويع الشبان منهم في صفوف ''فصائل الحماية الذاتية'' قيد التأسيس). ويراهن في جانب آخر على إعادة إحياء سلطته المحلية التي كادت تضمحل خلال سنوات انحسار سيطرته السابقة، إذ يحاول استعادة الدور التقليدي الذي كان يلعبه حزب البعث، ويحاول بناء أجهزته التنفيذية المنبثقة عن القطاع الحكومي العام مرة أخرى. غير أنه لا يحظى باحتمالات نجاح كبيرة في هذا الصدد، بسبب ما لحق منظومة حكمه من أضرار يصعب إصلاحها. خاصة أمام عجزه عن تحمل التكاليف المادية لإعادة الإعمار. فإلى جانب منظومة الحكم الرسمية، يعتمد النظام على طبقة جديدة صاعدة، محورها قادة ميليشيات وتجار حرب وسماسرة، إلى جانب صعود لأقلية شيعية صغيرة جداً بتمكين من الدور الإيراني المتصاعد، ما سيؤدي إلي خلق نقمة طائفية سيستغلها تنظيم داعش، للنهوض والتمدد مرة أخرى، مثلما سيستغل وللغاية ذاتها عوامل الضعف في نموذجي الحكم الذين يسعى النظام وتسعى الإدارة الذاتية لتأسيسها في دير الزور. وتأتي المحصلة فشلاً بإرساء استقرار واضطرابات جديدة وصراعات في المدى المتوسط أيضاً.

المقدمة

منذ انقلاب حافظ الأسد واستيلائه على السلطة في سورية في العام 1970 لم تحظ محافظة دير الزور برعاية حكومية تناسب احتياجاتها بوصفها أكبر محافظات المنطقة الشرقية من حيث عدد السكان (1.6) مليون نسمة[3]، والمساحة (33) ألف كم2، بالرغم من تمتعها بإمكانيات وثروات هائلة لاسيما في قطاعي النفط والزراعة.

لم يتغير الحال كثيراً في عهد بشار الأسد الذي ورث عام 2000 السلطة عن أبيه، فظلت دير الزور تعاني من الإهمال ومن معدلات تنمية منخفضة ونسب بطالة مرتفعة، ستسهم إلى جانب القمع والحرمان السياسي ومظاهر الفساد التي وسمت عهدي الأسد، الأب والابن، باندلا ع الثورة في آذار من العام 2011 على شكل مظاهرات سلمية تنادي بالإصلاح قبل أن تتسع وتتحول إلى انتفاضة شعبية واسعة تريد إسقاط النظام.

شكل الأسلوب القمعي الذي اعتمده النظام وسيلة للقضاء على حركة الاحتجاج المتنامية، العامل الرئيسي لولادة الجيش الحر، على صورة مجموعات مسلحة صغيرة تحمي المظاهرات، تطورت شهراً بعد شهر إلى كتائب وتشكيلات أكبر تخوض مواجهات عسكرية واسعة، لتتمكن في صيف العام 2012 من السيطرة على الريف كاملاً وعلى معظم أحياء مدينة دير الزور، في حين انحسرت سيطرة النظام إلى جيب صغير يضم ثلاثة أحياء من المدينة ومواقع عسكرية لجيشه في محيطها.

كان لمحافظة دير الزور نصيب واضح من تأثيرات السلفية الجهادية في مرحلة صعودها بعد الغزو الأميركي للعراق في العام 2003، إذ شكلت، بحكم موقعها الجغرافي على الحدود العراقية، بوابة لطلاب الجهاد، ونشأت في أوساط العائدين من أبناء المحافظة من العراق، خلايا جهادية منظمة سيكون لها دور كبير في تأسيس جبهة النصرة في النصف الثاني من العام 2011 وحتى إعلان ''الدولة الإسلامية في العراق والشام'' (داعش) التي ستجتاح دير الزور في صيف 2014 وتحتلها لمدة ثلاث سنوات تقريباً.

في أيلول 2017، تمكنت قوات النظام وحلفاؤها الروس والإيرانيون من كسر الحصار الذي فرضه تنظيم داعش على جيب سيطرة النظام في مدينة دير الزور، ثم نجحت بإكمال سيطرتها على المدينة وعلى الريف في الجانب الأيمن من نهر الفرات، إضافة لسيطرتها على شريط صغير في الجانب الأيسر من الفرات. وفي أيلول 2017 أيضاً، أطلقت ''قوات سوريا الديمقراطية''(قسد) عملية عسكرية منفصلة ضد داعش أسمتها عاصفة الجزيرة بدعم من التحالف الدولي. وتمكنت خلالها من السيطرة على الريف الشمالي للمحافظة وعلى الشريط الريفي المحاذي لنهر الفرات في جانبه الأيسر. رغم قدرة تنظيم داعش على شن هجمات مباغتة وعميقة في مناطق سيطرة ''قسد'' والنظام، إلا أنه تلقى هزائم كبيرة ألحقت ضرراً هائلاً في بنيته وأدخلته في المحصلة بمرحلة جديدة في مطلع 2018 يكاد يخرج فيها من حلبة الصراع.

خلال المعارك ضد داعش حالت تفاهمات أمريكية روسية دون نشوب صراعات جانبية كبيرة بين حليفي الطرفين، ''قسد'' والنظام. لكن لا يبدو أن اتفاقاً قد أبرم بين الأمريكيين والروس عن اليوم التالي بعد داعش في محافظة دير الزور وعن مستقبل المحافظة الذي لن يكون منفصلاً عن مستقبل سورية كلها بطبيعة الحال. ومع الهزيمة العسكرية النهائية المحتملة لداعش وانقسام المحافظة بين قوات النظام و''قسد'' تزداد احتمالات نشوب صراع جديد بينهما، خاصة مع حاجة النظام الماسة إلى ثروات النفط والغاز التي وقعت حقولها الكبرى تحت سيطرة ''قسد''، ومع النفوذ الإيراني المتصاعد على جانبي الحدود في بادية الشام، ما يثير مخاوف الأمريكان. كذلك ستلعب الطموحات السيادية

3 المسجلين في قوائم السجلات المدنية في المحافظة في مطلع العام 2011/ المكتب المركزي للإحصاء http://cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter2/TAB-1-2-2011.htm

المتنامية لدى النظام، بتشجيع مما حققه ضد داعش في دير الزور وبتضاؤل الخطر الذي تمثله المعارضة المسلحة في المحافظات الأخرى، دوراً في زيادة احتمالات هذا الصراع.

وبالرغم من تراجع وتيرة العمليات العسكرية وانحسارها في مساحات محدودة وطرفية، إلا أن محافظة دير الزور ما تزال في حالة اضطراب هائل، وما تزال الحالة الأمنية فيها شديدة التقلب وستبقى كذلك على الأرجح على المدى القصير. فيما تطرح الهزيمة العسكرية لداعش احتمالات عدة لمسألة استقرار هذه المنطقة وإعادة بناء السلام فيها في المدى المتوسط والبعيد. لذلك يحاول هذا البحث تحليل جانب من الآثار العميقة التي خلفتها الحرب في بنية مجتمع دير الزور وتحديد الاستجابات المحتملة للمجتمعات المحلية إزاء سلطتي الإدارة الذاتية والنظام وتحديد آليات الحكم لدى كل منهما وتأثير هذه الآليات على بناء الاستقرار في المحافظة.

تتألف هذه الورقة من ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول ظاهرة التفكك الاجتماعي نتيجة للصراع وموجات النزوح وانقسام مجتمعات دير الزور على أساس ولاءات سياسية مختلفة. وفي هذا الإطار العام لا يبدو أن العشيرة، وهي الوحدة الرئيسية في تركيبة مجتمعات المحافظة، سيكون لها دور بناء في إعادة الاستقرار. ويتناول الجزء الثاني آليات الحكم المحلي لدى الإدارة الذاتية والتحديات المحتملة التي يمكن أن تواجهها-وهي تدافع عن مشروع فيدرالي كردي- في إدارة هذه المنطقة العربية[4]. فيما يتناول الجزء الثالث محاولات النظام إعادة إنتاج سلطته عبر إحياء أطر حكمه السابقة ويشير أيضاً إلى صعوبات العودة إلى الوضع قبل عام 2011 بسبب التغيرات الجذرية التي أحدثتها سنوات الحرب.

اعتمدت هذه الورقة في إعدادها على متابعات طويلة، وعلى سلسلة لقاءات أجريت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2017 والشهر الأول من العام 2018، مع قادة سابقين للجيش الحر وقادة في "قسد" وفي الإدارة الذاتية، ومع شخصيات عامة وناشطين وأنصار لمختلف قوى الصراع ومع شهود مباشرين على بعض الأحداث، كذلك أجري لأغراض البحث استطلاع للرأي، في مدينة أورفا التركية للاجئين فيها من أبناء الجزء الواقع تحت سيطرة النظام بدير الزور.

خريطة السيطرة العسكرية في محافظة دير الزور

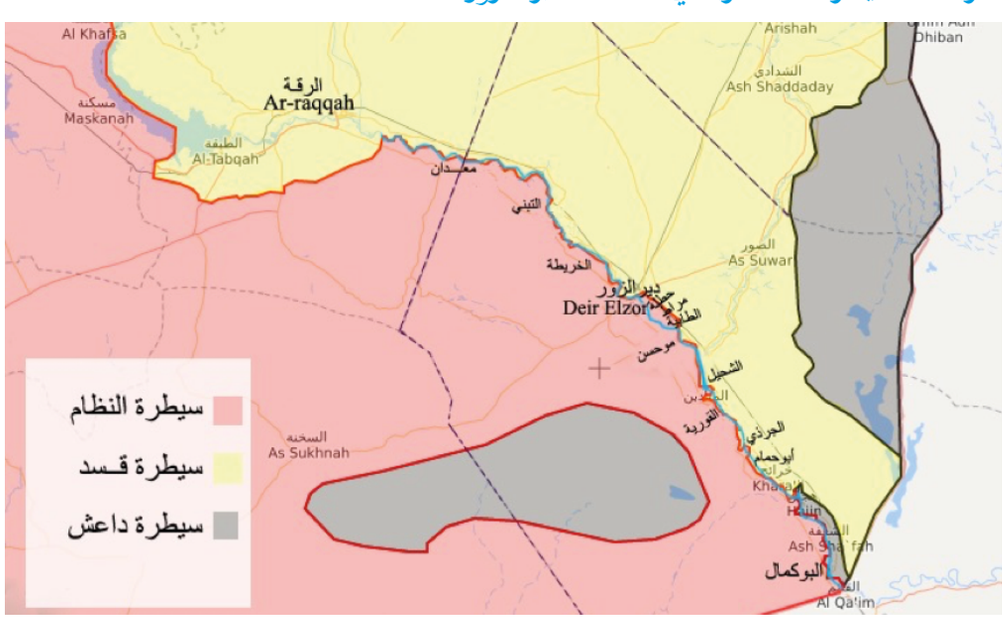

المصدر: https://syria.liveuamap.com/

4 يشكل العرب 99% من سكان محافظة دير الزور، والأكثرية الساحقة منهم سنة. هناك أقلية تشيعت بدءاً من ثمانينات القرن الماضي (لا يزيد العدد الكلي لمعتنقي المذهب الشيعي في المحافظة على 5 آلاف نسمة وفق أعلى التقديرات) فضلاً عن أقلية مسيحية أقدم لا يزيد عدد أفرادها حسب تقديرات في العام 2010 عن ألف نسمة تقريباً.

تفكك المجتمع المحلي بتأثيرات الصراع

خريطة النزوح ودلالاتها السياسية

شكل النزوح الناجم عن تصاعد الصراع العسكري بين الجيش الحر وقوات النظام بدءاً من صيف العام 2012، عاملاً هاماً لتفكك المجتمعات المحلية في ديرالزور إلى جانب تضارب الولاء السياسي بين الثورة والنظام. ثم ساهم صعود داعش وسيطرتها على المحافظة صيف العام 2014 في زيادة عوامل الفرقة والانقسام. حينها بدأت موجات نزوح جديدة ضمت في البداية مقاتلي الجيش الحر والناشطين المدنيين المنخرطين في هيئات الثورة[5]، قبل أن تضم سكاناً عاديين نزحوا هرباً من القمع المستفحل لداعش ومن نمط الحياة الذي فرضه التنظيم. وحدثت موجة النزوح الأكبر في صيف وأول خريف العام 2017 لمن تبقى من السكان في المناطق على الجانب الأيمن لنهر الفرات، نتيجة تكثيف النظام وحلفائه عمليات القصف الجوي وتقدم القوات على الأرض. وفي نفس الوقت، بدأت موجات نزوح أصغر نتيجة لعملية عاصفة الجزيرة التي أطلقتها ''قسد'' في الجانب الأيسر من النهر.

في نهاية عام 2017، كان سكان دير الزور قد انتشروا بين عدة مناطق، ميز كل منها بصمة تتبنى موقف سياسي معين يتضارب مع المواقف في المناطق الأخرى. ووفقاً لتقديرات الناشطين وبعض المنظمات الدولية، يقدر مجموع اللاجئين من محافظة دير الزور في تركيا ب(400-450) ألف نسمة. ويقدر عددهم في حلب وإدلب ب(100-150) ألف نسمة، وفي هاتين الكتلتين تتركز الفئات الأشد مناوئة للنظام ولتنظيم داعش وللإدارة الذاتية أيضاً. ووفق التقديرات ذاتها يتراوح عدد سكان المحافظة الذين يعيشون في مناطق سيطرة النظام ب(200-250) ألف نسمة، يسكن منهم أقل من (100) ألف نسمة في محافظة دير الزور والباقي نازحون في محافظات دمشق وحمص وحماة والساحل والحسكة، وتتركز الفئات المؤيدة للنظام في أوساط هؤلاء. أما في مناطق ''قسد'' سواء في الجزء الخاضع لسيطرتها من دير الزور أوفي مخيمات النزوح بمحافظتي الحسكة والرقة، فيقدر عدد النازحين والمقيمين ب(350-400) ألف نسمة. ويضاف إلى هذا المشهد السكاني (100-150) ألف نسمة لجأوا إلى بلدان الاتحاد الأوربي تغلب في أوساطهم المواقف المناهضة للنظام، و(100) ألف تقريباً في دول الخليج والدول العربية الأخرى.

تشكلت في هذه المستقرات عبر السنوات الماضية مجتمعات عدة تنتمي لفضاءات متضادة، تدور في فلك المعارضة أو النظام أو داعش أو الإدارة الذاتية. ولكل مجتمع منها همومه ورأيه العام وقضاياه وفاعلوه. وبلا شك يسهم هذا التشتت في خلق تحديات كبيرة قد تفشل جهود سلطتي الإدارة الذاتية والنظام، على اختلاف استراتيجية كل منهما، في خلق استقرار في منطقتي سيطرتهما بدير الزور.

وبالرغم من وجود شرائح واسعة في أوساط النازحين واللاجئين غير منخرطة سياسياً إلى جانب أي من الأطراف الثلاثة اليوم (معارضة– إدارة ذاتية– نظام) إلا أن احتمالات العودة إلى الديار الواقعة جغرافياً في فضاء آخر تبدو محدودة ما لم تتحسن الظروف الأمنية والخدمية والاقتصادية في جزأي محافظة دير الزور. كما تقلص المجازر التي ارتكبتها قوات النظام[6] من احتمالات عودة النازحين غير المنخرطين سياسياً إلى مناطق سيطرته.

وإلى آخر الشهر الأول من العام 2018 كان الشريط الحضري الذي سيطر عليه النظام الممتد لمسافة 200 كم تقريباً شبه

5 في عام 2013, كان في محافظة دير الزور ما يقارب 29 منظمة غير حكومية ومنظمات مجتمع مدني و73 مجلس محلي، Karam Alhamad, Deir Ezzor: A legacy of marginalisation and suffering, Syria notes 24 october 2017

6 لا سيما المجازر الأخيرة خلال عمليته العسكرية ضد داعش (أنظر http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/Some_370,000_displaced_people_in_Deir_al-Zour_and_Raqqa_2017.pdf)، ثم ما اقترفته من إعدامات ميدانية بحق بعض من قبضوا عليهم من السكان المدنيين (أنظر http://orient-news.net/ar/news_show/140928/0)

خال من السكان عدا الجزء المأهول أصلاً من مدينة دير الزور[7]. في حين شكلت المناطق الخاضعة لسيطرة قسد هدفاً وطريق مرور للنازحين الهاربين من النظام، كما كانت رحلات النزوح من القرى والبلدات قصيرة في منطقة ''قسد'' لا تطول في الغالب أكثر من الوقت الذي تستغرقه العملية العسكرية لطرد داعش منها، ما يدل على الفارق في سلوك ''قسد'' والنظام تجاه السكان المدنيين وعلى الفارق في الصورة العامة المتشكلة لكل منهما في أوساط السكان.

من سيرة العشيرة وسيرة الصراع

تعد العشيرة الوحدة الرئيسية في تركيب مجتمعات الريف وأجزاء من مجتمعات المدن الأكبر في المحافظة: دير الزور، الميادين، البوكمال. ولدى كل طرف من أطراف الصراع في المحافظة اليوم أنصار من كل عشيرة، وإن تفاوتت نسبهم لصالح طرف على آخر. في حالة الحرب السورية لا يعبر تعدد الولاءات داخل العشيرة، ومن ثم داخل المجتمعات المحلية، عن غنى فكري أو تنوع بناء، بل يكشف عن انقسام جاء حصيلة متراكمة للتخاصم السياسي والحرب المستمرة والنزوح، فضلاً عن تناقض المصالح داخل كل عشيرة وبين عشيرة وأخرى.

تاريخياً كانت تطلعات العشيرة على العموم غير سياسية ومحدودة، ما سهل على السلطات التعامل معها دون الحاجة إلى العبث ببنيتها. لكن وخلال العقود الثلاثة (1970-2000) التي حكمها حافظ الأسد ثم خلال حكم ابنه بشار وحتى الثورة، شهدت العشيرة تحولات تدريجية هامة، سلبت فيها وإلى حد كبير، عوامل قوتها أمام النظام. وتحول شيوخها من قادة اجتماعيين إلى مجرد أتباع مرتفعي الشأن له.

بعد العام 2011، وأمام أحداث جسام وقعت كالثورة والحرب والنزوح، اضطربت العشيرة وتعرضت لاختبارات تفوق قدراتها. ففشلت على العموم باتخاذ موقف واحد. ورغم هذا الفشل العام، ظهرت حالات أوحت جزئياً بالوحدة، جسدها مثلاً انخراط أعداد غفيرة لشبان ينتمون لعشائر البوخابور والقرعان والبوكامل والشعيطات والبورحمة والبوسرايا[8] في المظاهرات ثم في صفوف كتائب الجيش الحر الأولى. في هذه الحالات، ثمة عوامل مشتركة بين أبناء العشائر هؤلاء، أهمها ارتفاع معدلات التعليم فوق الثانوي نسبياً. كذلك كان لصعود أفراد من هذه الفروع ليصيروا قادة على مستوى الحراك، دور في توسيع القاعدة الثورية الشابة في أوساطهم العشائرية المباشرة، رغماً عن إرادة تيارات مؤيدة للنظام في أوساط هذه العشائر، لرجال أكبر سناً، ضمت في الغالب موظفين حكوميين وبعثيين نشطين ومخبرين عاديين، فضلا عن وجهاء، تواطأ بعضهم مع قادة أجهزة الأمن لسحق الانتفاضة من دون جدوى.

في العام الأول للثورة، نجح الثوار الأوائل، بتجاوز الحالة العشائرية وترسيخ رابط جديد، يجمع المنتسبين إلى الثورة. لكن وبعد سيطرتها على الريف وعلى معظم أحياء مدينة دير الزور في صيف 2012 وخريفه فشلت فصائل الجيش الحر ببناء مؤسسة عسكرية ذات سلطة ردع محلي فعال، رغم انتمائها إلى مظلة عسكرية اسمية جامعة. فأخذت العشائر التي كانت تنأى بنفسها عن الصراع بتأسيس كتائبها الخاصة تحت عنوان الجيش الحر، طمعاً بالغنائم التي شكلتها ممتلكات الدولة المتروكة دون حماية، وعلى رأسها آبار وحقول النفط[9]،ومن دون أن تشارك فعليا بقتال النظام على الجبهات إلى جانب فصائل الجيش الحر الأقدم.

في هذا الجو الفوضوي، تراجع الحس الثوري وضعف تأثيره بالتدريج، أمام تنافس قادته وتصاعد الرابط العشائري،

7 في أحياء الجورة والقصور وهرابش

8 المقيمة في بلدات، موحسن والقورية والشحيل وأبو حمام والجرذي الشرقي والخريطة، وتنتمي جميعاً لقبيلة العكيدات القبيلة الأكبر في دير الزور

9 أنظر موقف العشائر، ص01 من ''نفط دير الزور من الثورة حتى تنظيم داعش'' مجلة عين المدينة، إصدار خاص آب 2015 http://ayn-almadina.com/content_images/users/1/contents/2932/1568.pdf

ما تسبب بحدوث انقسامات متتالية في صفوف تشكيلات الجيش الحر الأقدم، أعيد فيها الفرز والتوزيع على أساس عشائري مع كل انقسام. وفي ظل حالة الانفلات وغياب الرادع وتعدد مراكز القوى، بدأت جبهة النصرة ثم تنظيم داعش تدريجياً بالتمدد والصعود في المحافظة.

العشيرة والحركة الجهادية

تبدو العشيرة بنية هشة سهلة الاختراق أمام تيارات القوة الوافدة من خارجها، وانكشفت هشاشتها خصوصاً أمام الحركات السلفية الجهادية. في الواقع، لم تنشأ السلفية الجهادية فعلياً في دير الزور إلا بعد الغزو الأميركي للعراق، وظلت إلى ما بعد اندلاع الثورة في العام 2011 ظاهرة هامشية جداً، مثلتها خلايا قليلة العدد لشبان عائدين من العراق. وفي دير الزور، لعبت إحدى الخلايا المؤلفة من بضعة شبان من أبناء عشيرة البوكامل في بلدة الشحيل دورا خاصاً، حيث وفرت هذه الخلية خلال أشهر من صيف وخريف العام 2011ملاذاً آمناً لكل من حجي بكر وأبو ماريا القحطاني العراقيين وأبو محمد الجولاني السوري[10]وغيرهم ضمن الفريق الذي أرسله أمير ''الدولة الإسلامية في العراق'' أبو بكر البغدادي، لتأسيس فصيل عسكري جهادي، أعلن عنه في كانون الثاني 2012 باسم ''جبهة النصرة لأهل الشام''. فيما بعد سيلعب رسل البغدادي أولئك دوراً كبيراً في تنامي الظاهرة السلفية الجهادية في سورية، عبر جبهة النصرة التي ترأسها الجولاني وصار القحطاني ''شرعياً'' عاماً فيها، ثم عبر ''الدولة الإسلامية في العراق والشام'' (داعش) التي عد حجي بكر قائدها الحقيقي في سورية، حتى مقتله في كانون الثاني 2014.

عقب إعلان ''الدولة الإسلامية في العراق والشام'' في نيسان 2013, انقسمت صفوف جبهة النصرة. إذ استقطبت داعش الكتلة الأهم من المهاجرين ومن الخبرات الحركية، ما ترك شواغر قيادية احتلها مبايعون محليون كان أبرزهم شباناً من ''خلية الشحيل''. سيترك هؤلاء انطباعاً أن للبوكامل نفوذاً خاصاً في جبهة النصرة. في غضون ذلك، برزت توترات بين القيادة المركزية لجبهة النصرة وفرعها المحلي، إذ خط الشرعي العام أبو ماريا القحطاني، الذي صار القائد الفعلي للنصرة في دير الزور، أسلوبه الخاص مبتعداً عن النهج القاعدي الذي حاول أبو محمد الجولاني ترسيخه[11].

كانت الصبغة العشائرية التي بدت عليها جبهة النصرة في دير الزور أحد العوامل المنفرة لعشائر أخرى منها، فكان يعني التهاون أمامها (في سياق محاولاتها السيطرة على حصة أكبر من الثروات النفطية السائبة على سبيل المثال وتحت غطاء الهيئة الشرعية المركزية التي أسستها النصرة وكانت عمودها الفقري)[12]، تهاوناً أمام البوكامل والتفريط بحق العشيرة أمام عشيرة أخرى وليس أمام هيئة وشرع وتنظيم. وكانت أيضاً أحد عوامل الضعف الرئيسية التي استغلتها داعش في تأليب العشائر ضد النصرة[13]،إبان التنافس المتصاعد بين الجانبين ابتداءً من خريف 2013، وكذلك استغلت التنافس بين الفصائل/العشائر على التمويل والذخيرة القادمين من الخارج أو على آبار النفط القريبة من معقل الفصيل/العشيرة، إلى أن نجحت صيف العام 2014 بالسيطرة على المحافظة.

10 عن تطورات الحركات الجهادية منذ 2003, أنظر حسن أبو هنية ومحمد أبو رمان في كتاب تنظيم الدولة الاسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية، إصدارات مؤسسة فريدريش ايبرت– عمان

11 أنظر الجولاني يكشف عن وجهه/ حسام جزماتي https://www.aljumhuriya.net/35409

12 تأسست في آذار 2013 باسم الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية، ثم باسم الهيئة الشرعية المركزية لاحقاً وضمت جبهة النصرة، وفصائل أخرى من الجيش الحر ثم حركة أحرار الشام ولواء الإسلام.

13 وضد فصائل من الجيش الحر تحالفت مع النصرة

وكثيراً ما تشابك الصراع الواحد وتعددت طبقاته بين الفصيل والعشيرة والهوى الجهادي. وفي أوقات الخطر، وقبل أن يسيطر داعش، حمت العشيرة مرات كثيرة أبناءها المبايعين للتنظيم، بدافع من العصبية العشائرية التي تستيقظ أحياناً وتغفو أحياناً أخرى. إذ سرعان ما لفظت تلك التفرعات دواعشها الذين حمتهم في وقت سابق، بعد أن أطلق التنظيم العنان لتوحشه واضطهاده للجميع حين أحكم السيطرة على دير الزور، وبعد أن بدد بالتدريج مراكز القوة العشائرية في صفوفه التي نشأت حول شخصيات من مبايعيه المحليين الأول، وبعد استنفاد قدرة تلك الشخصيات على جلب المزيد من المبايعين.

خلال سنوات سيطرته الثلاث على محافظة دير الزور، ضم تنظيم داعش الآلاف من أبنائها إلى صفوفه. قلة منهم بدوافع إيمانية جهادية، وقلة أخرى التحقت لأنها تريد أن تقاتل النظام ولم تجد سوى بندقية داعش سبيلاً لذلك. فيما انحصرت دوافع الأكثرية بتلبية المصالح والغايات الفردية على تنوعها، وبوصف داعش آنذاك سلطة حاكمة. ومثلما تضخم عديد داعش بسرعة بعيد سيطرتها، تقلص بسرعة أثناء انحدارها بفعل الهزائم العسكرية. وحتى انحسارها الكبير آخر عام 2017، لقي آلاف من العناصر المحليين حتفهم في معارك التنظيم داخل دير الزور وخارجها. وأسر واستسلم المئات منهم لـ"قسد"، فيما ذاب مئات آخرون في جموع النازحين بالرغم من إلقاء القبض على بعضهم في مناطق سيطرة "قسد" أو مناطق سيطرة المعارضة أو في الأراضي التركية. وأما من بقي يقاتل في صفوف التنظيم دفاعاً عن البقعة الصغيرة المتآكلة كل يوم فلا يتجاوز المئات حسب تقديرات في شهر كانون الثاني من 2018[14]. من الأرجح أن يواصل التنظيم رحلته في المرحلة القادمة كجماعة سرية بعد أن تتلاشى سيطرته نهائياً على الأرض. وضمن حدود إمكانياته الذاتية المتبقية بعد اكتمال الهزيمة المفترض، سيظل تنظيم داعش قادراً على توجيه ضربات عميقة وموجعة. وضمن الآفاق المحتملة لتحولاته، لن يكون أقل تطرفاً مما كان عليه، وربما ينحو إلى المزيد.

في النهاية، سيعتمد مستقبل التنظيم على نجاح أو فشل الفائزين اليوم، "قسد" والنظام، ببناء بيئات محصنة ضد داعش، في الجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسية وكذلك في الناحية المعنوية لمجتمعات ستظل تشعر بالهزيمة إلى وقت طويل وطالما ظلت العدالة غائبة.

آلية الحكم المحلي لسلطة الإدارة الذاتية وتحدياتها

"قسد" ومجلسها العسكري في دير الزور

في مطلع عام 2018 تجسد الوجود العسكري لـ"قسد" في دير الزور بكل من مجلس دير الزور العسكري الذي يشكل أبناء المحافظة غالبية مقاتليه وقادته، وبوحدات حماية الشعب (YPG) ووحدات حماية المرأة (YPJ) اللتين يشكل الأكراد غالبية مقاتليهما وجميع القادة فيهما.

في تشرين الثاني 2016، أعلنت "قسد" تأسيس مجلس دير الزور العسكري. في ذلك الوقت،لاقى المجلس نقداً واسعاً في الأوساط الثورية المعارضة للنظام من دير الزور لثلاثة أسباب على الأقل. أولاً، اعتبر تشكيل المجلس تدخلاً سافراً بشؤون المحافظة من قوى غريبة عنها، إذ لن يتمتع هذا المجلس –حسبما توقعت قوى الثورة وقت تأسيسه– بأي قدر من الاستقلال عن (PYD)[15].وثانياً، ساهمت الاتهامات التي طعنت بشخصية قائد المجلس أحمد الخبين ومن حوله، بتكريس الرأي القائل بأن (PYD) يفضل دعم شخصيات إشكالية أو عديمة الأهمية من العرب، يسهل التحكم

14 تقديرات مراقب عسكري طلب إخفال اسمه

15 حديث مع المقدم محمد العبود القائد السابق للمجلس العسكري الثوري بدير الزور، ثم عضو وفد الهيئة العليا للمفاوضات.

بها.وثالثاً، اعتبرت هذه المبادرة محاولة استباقية من القوات الكردية لقطع الطريق على الحوار القائم آنذاك بين قادة فصائل عسكرية معارضة من دير الزور مع التحالف الدولي لتأسيس جسم عسكري واحد من أبناء المحافظة المتوزعين في فصائل الجيش الحر المنتشرة في مناطق مختلفة، يضاف إليهم آلاف من مقاتلي الجيش الحر السابقين[16]. غير أن الأميركيين تخلوا عن هذا المشروع في صيف عام 2017، وعرضوا على القوى الثورية العسكرية الانضمام إلى صفوف قسد كخيار وحيد لمشاركة فصائل الجيش الحر بمعركة دير الزور. رفض بعض قادة الحر هذه العرض باعتبار ''قسد والنظام وداعش'' عدواً بدرجة واحدة[17].ونتيجة لفشل هذه المفاوضات استبعدت كتائب الجيش الحر من معركة دير الزور[18].

يضم المجلس العسكري[19]نسبة كبيرة من أبناء عشائر الجانب الأيسر للفرات الواقعة في النطاق الجغرافي لعمليات ''قسد'' مقارنة مع الأيمن. كذلك تبدو نسبة أبناء عشائر البكيّر والبكارة والشعيطات أكبر من غيرها من عشائر الجانب الأيسر، إذ ساهم انتماء الخبين قائد المجلس العسكري وقادة آخرين فيه إلى البكيّر بزيادة أعدادهم في صفوف المجلس، والحال ذاته لدى البكارة. بينما لعبت النوازع الثأرية لدى الشعيطات ضد تنظيم داعش الذي ارتكب مذابح كبيرة في أوساطهم صيف العام 2014، دورها في حشدهم في صفوف قسد.

خلال المرحلة الأخيرة من معركة دير الزور، لم يتغير الموقف الرافض لـ''قسد'' في أوساط الثوار بشكل عام لكنه صار أقل حدة لدى البعض ممن وجدوا أن من الحكمة استثمار أي فرصة تحقق لهم وجوداً فعلياً على أرضهم بدل أن يظلوا بعيداً عنها. وبهذا الدافع انضم قادة عسكريون برفقة مئات المقاتلين إلى صفوف ''قسد'' أو مجلسها العسكري.

لاتزال القيادة الفعلية في ''قسد'' حكراً على شخصيات عسكرية كردية. وبالمقارنة مع مجلس دير الزور العسكري وعموم المجموعات العربية الآخر تتمتع وحدات حماية الشعب (YPG) ووحدات حماية المرأة (YPJ) بدرجة أعلى من التماسك والانضباط. كذلك تتمتع بأنماط تسليح أشد فعالية في حين يقتصر السلاح بين يدي مقاتلي المجلس على النوعين المتوسط والخفيف، وأيضاً تبدو أساليب التدريب والإعداد العسكري للمتطوعين الجدد في صفوف المجلس بدائية[20]. خلال المرحلة المقبلة يصعب التنبؤ بالدور الذي سيلعبه المقاتلون العرب في تجربة الحكم الآخذة بالتشكل، لكن وحسب حالات شبيهة في محافظة الرقة، أفرغت فيها ''قسد'' مراكز قوة وتيارات عربية داخلها بالتدريج، لن يحظى العرب المنضمون من دير الزور بدور كبير. بل لن يحظى حتى قادة المجلس العسكري الموالون لها بشكل كامل بهذا الدور. لا سيما إن نجحت خطط بناء نظام عسكري جديد تضاربت الأنباء حول موقف الأميركيين منه[21]، ويتأسس من خلاله جيش سماه بعض القادة الأكراد ''جيش شمال سوريا''[22] مهمته حماية حدود المنطقة الخاضعة لسيطرة ''قسد''. في هذا الجيش، وفي حال كتبت له الولادة، سيذوب مجلس دير الزور العسكري ويعاد توزيع المنتسبين إليه في بقعة جغرافية أوسع بعيداً عن أرضهم، يفقدون فيها بعض القوة المكانية التي يتمتعون بها اليوم.

16 في ربيع 2017 كان عدد مقاتلي الجيش الحر من أبناء محافظة دير الزور (4) آلاف مقاتل تقريباً حسب تقديرات لقادة من الحر

17 كما قال المقدم مهند الطلاع قائد فصيل ''مغاوير الثورة'' في تسجيل صوتي على موقع يوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=hImClcP2GgU

18 بين هذه الكتائب، نجد «أحرار الشرقية'' و''أبناء الشرقية'' وفصائل أخرى في محافظتي حلب وإدلب، و''أسود الشرقية'' و''مغاوير الثورة'' في بادية الشام، و''قوات النخبة'' ضمن جيوب خاصة برعاية أمريكية ضمن مناطق سيطرة ''قسد'' قرب مدينة الشدادي.

19 حسب تقديرات قائد من المجلس طلب إغفال اسمه، بلغ عدد مقاتلي المجلس في كانون الثاني 2018 (3000) مقاتل

20 مصدر سابق

21 نفى وزير الخارجية الأمريكي عزم بلاده تأسيس قوة حرس حدود http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42730812

22 قائد قوات الحماية الذاتية سيابند ولات http://www.hawarnews.com/

جدل حول تشكيل المجلس المدني

بالتزامن مع إطلاق عملية ''عاصفة الجزيرة'' في يوم 24 أيلول 2017 أعلن عن تأسيس مجلس دير الزور المدني بعد تحضيرات شكلية وسريعة امتدت لأسبوعين تقريباً وعين في ختامها غسان اليوسف رئيساً مشتركاً للمجلس إلى جانب سيدة. قال المجلس في بيانه التأسيسي إن ''النظام الاستبدادي لا مستقبل له في سوريا'' وأن المجلس المؤسس ''سيتكفل بإدارة المحافظة بعد تحريرها [23] وعرض البيان هيكلية تألفت من رئيسين مشتركين، و(5) نواب للرئاسة إضافة إلى (15) لجنة مختصة.

لم تنشر بعد اعلان المجلس تعريفات كافية بأعضائه، الذين اتهمهم ناشطو المعارضة بأنهم فاقدون للشرعية وبأنهم مجهولون ومحدودو الأهمية والتأثير. وكذلك تخلو صفوفهم من الكفاءات والخبرات الفنية. في كانون الثاني 2018, وعد قادة في الإدارة الذاتيةخلال اجتماع عام مع عشرات الشخصيات التي مثلت عشائر عدة من المحافظة، بتصحيح ''الأخطاء'' التي شابت تشكيل المجلس وبإعادة هيكلية المجلس المدني، وصولاً لتمثيل أوسع وأداء أفضل[24].

حتى الآن تعاني البنى القائمة والمفترضة للإدارة الذاتية من اضطراب وتنازع في الصلاحيات والوظائف، ويصعب على المراقب تحديد المسؤولية ومحل إصدار القرار. ما يضعف أداءها العام، ويضعف أيضاً من احتمالات المشاركة الشعبية معها. ورغم الحرص الذي يبديه قادة في الإدارة الذاتية على شرح مشروعها في الحكم لعامة الناس من خلال الاجتماعات المتكررة، لا يبدو أن كثيراً من السكان استطاع فهم هذا المشروع، وعلى أي حال سيظل هامش المشاركة المتاح أمام السكان المحليين في دير الزور ضيقاً ويتمثل بأدوار صغيرة ذات طابع خدمي واقتصادي بسبب الطبيعة الشمولية لـ(PYD) المتحكم والصانع غير المعلن للقرار. من المبكر التنبؤ بمستقبل هياكل الحكم المحلي هذه، لكن ستكون عرضة لآثار عوامل ضعف يمليها انقسام مجتمع دير الزور إلى مجتمعات عدة في أنحاءجغرافية وتحت سلطات سياسية مختلفة، ما يجعل شرعية المجلس المدني دوماً في محل تشكيك وسيبقى الإجماع حوله منقوصاً.

التحديات المحتملة أمام الإدارة الذاتية في دير الزور

يعاني المجتمع الخاضع لسيطرة قسد بدير الزور من إنهاك عميق بعد الأهوال التي مر بها خلال السنوات السابقة، إذ استنزف الصراع الطويل متعدد الطبقات والخصوم طاقات هذا المجتمع وأفرغه من قواه ونخبه وشخصياته الفاعلة. ما يدفع المجتمعات المحلية إلى مسايرة المشروع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تحمله الإدارة الذاتية، الذي يهدف حسب ما يعلنه مسؤولو الإدارة إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي تحت مسمى «فيدرالية شمال سوريا''. قد يواجه هذا المشروع العديد من التحديات في المستقبل القريب أو البعيد في منطقة دير الزور:

أولاً، يشكل مفهوم الإدارة الذاتية عقبة رئيسية أمام مشروعها في الحكم المحلي بدير الزور، بسبب الصبغة العرقية الكردية والحمولة الأيديولوجية اللتين يتسم بهما هذا المفهوم، الذي قد يلقى مشاركة مخلصة من قبل شخصيات كردية ذات وزن وتأثير في مجتمعاتها، لكنه سيكون عائقاً بحد ذاته يحول دون تحقق مشاركة مخلصة من قبل نخب وشخصيات من دير الزور التي يشكل العرب99% من سكانها.

ثانياً، ستشكل التباينات الثقافية الهائلة بين نموذج المجتمع الافتراضي الذي يسعى (PYD) لخلقه عبر منظومة التربية والتعليم ومنظومة القوانين الحاكمة، وبين مجتمع دير الزور ذي الطبيعة التقليدية المحافظة، تحدياً ثانياً للإدارة الذاتية.

23 البيان : http://www.hawarnews.com/البيان-الختامي-لمجلس-دير-الزور-المدني/

24 في اجتماع أقيم في بلدة الصور.

ويتجاهل هذا المجتمع "المنشود" من (PYD) الارث الحضاري العربي رغم انتماء ثلثي السكان تقريباً ضمن حدود الفيدرالية المفترضة لهذا الإرث، في الوقت الذي يذكر فيه صراحة "حضارة كردستان"[25]. وعلى مستوى آخر، سيسهم اصرار الإدارة الذاتية في أدبياتها وخطابها العام على تجاهل اندلاع ثورة ضد النظام، في زيادة الهوة التي تفصلها عن جمهور هذه الثورة في دير الزور التي شكلت واحدة من معاقلها الرئيسية.

ثالثاً، تجد الإدارة الذاتية نفسها أمام خيارات محدودة خلال بحثها عن شركاء محليين مؤثرين أو ذوي كفاءة، لأنها جاءت متأخرة وبعد أن اتخذت النخب العلمية والاقتصادية، فضلاً عن الشخصيات المؤثرة، مواقفها السياسية نهائياً، أو وجدت طريقها الخاص في بلدان اللجوء.

ولم تختبر بعد درجة التماسك ومشاعر الانتماء لدى المقاتلين العرب في صفوف قسد، ولا يكفي القتال جنباً إلى جنب في جبهة واحدة ضد داعش، ولا الدعم الأميركي، لبناء تماسك وانتماء إليها. ومن المرجح أن يكون فشل الإدارة الذاتية، ببناء شبكات من شركاء محليين مؤثرين ومقبولين نقطة ضعف لمحاربة أفكار داعش، بما يمتلكه التنظيم من خبرات ومعرفة بالمجتمعات المحلية وما زرعه في أنفس آلاف الصبية والأطفال الذين خضعوا لدعايته ولتربيته لمدة ثلاث سنوات.

واخيراً، سيتصاعد التهديد الذي تحمله شبكات ولاء زرعها النظام في صفوف قسد وفي بعض المجتمعات المحلية، إذ سيكون قادراً غبر هذه الشبكات على زعزعة الاستقرار وخلق الأزمات داخل المنطقة.

استراتيجية النظام لاستعادة ما قبل العام 2011

النظام الضعيف عسكرياً

في شهر أيلول 2017، نجحت قوات النظام وحلفاؤها الروس والإيرانيون بكسر الحصار الذي فرضه تنظيم داعش على جيب سيطرة النظام في مدينة دير الزور، ثم أكملت سيطرتها على المدينة، وخلال شهرين بعد ذلك سيطرت على كامل الريف غرب وشرق المدينة في الجانب الأيمن من نهر الفرات. وعبر محور يمر ببادية الشام، قاد الحرس الثوري الإيراني قوات مشتركة، تمكنت من السيطرة على الحدود مع العراق وعلى مدينة البوكمال في شهر تشرين الأول من العام ذاته.

أبرزت تشكيلة القوات المشتركة في الحملة حضوراً محدوداً للجيش النظامي، ما يؤكد اعتماد النظام المتزايد على ميليشيات ويشكك بقدرته المستقبلية على الحفاظ على المساحات الشاسعة التي وقعت تحت سيطرته. اعتمد النظام على نوعين من الميليشيات السورية، الأول ميليشيات محلية يجتمع أهمها تحت اسم "قوات الدفاع الوطني"[26]، ثم ميليشيا تسمى نفسها "لواء الشعيطات". والثاني ميليشيات يتحدر عناصرها من مناطق سورية مختلفة وأكبرها "قوات النمر"تحت قيادة ضابط جهاز المخابرات الجوية سهيل الحسن، وميليشيا "لواء القدس" الفلسطيني[27] وميليشيا "جيش العشائر"[28] فضلًا عن ميليشيات أخرى شاركت على نحو متقطع بالمعركة.

25 العقد الاجتماعي للنظام الفيدرالي في روج آفا- شمال سوريا http://www.rojnews.biz/ar/haber/1831/.html

26 يقدر مجموع عدد أفرادها ب(200) عنصر تقريباً، ويترأسها فراس الجهام من مدينة دير الزور

27 معظم مقاتليها من اللاجئين الفلسطينيين في مخيم النيرب قرب مدينة حلب، ويترأسها المهندس محمد سعيد.

28 قوامها أبناء عشيرة البوحمد من القرية المسماة باسمهم شرق الرقة، ويترأسها تركي البوحمد.

أما الميليشيات التابعة لإيران، فجاءت على ثلاثة أنواع. الأول محلي وتألف من مقاتلين شيعة من بلدة حطلة[29]، وميليشيا ''لواء الباقر'' وقوامها شيعة وسنة من بلدة مراط ومن عموم عشيرة البكارة، ترأسها نواف راغب البشير الشيخ المفترض للعشيرة، بعد انتقاله من المعارضة إلى صف النظام. النوع الثاني هو الميليشيات الشيعية السورية وأهمها ''قوات الرضا'' وقوامها مقاتلين شيعة من ريف حمص وكتائب حزب الله سوريا– الفوج الخامس، التي تضم شيعة من مختلف المناطق السورية. أما النوع الثالث فيضم ميليشيات متعددة الجنسيات، عراقية وأفغانية وباكستانية إضافة إلى مجموعات قيادية خاصة لبنانية من حزب الله، وإيرانية من وحدات فيلق القدس التابع للحرس الثوري. أما الحضور الروسي، فيتمثل عبر وحدات من الجيش النظامي وعبر مقاتلين مرتزقة يرجح انتمائهم لوحدة فاغنر.

في المدى المنظور يصعب على النظام تنمية قواه الذاتية بسبب النزيف العددي المتواصل منذ سنوات في صفوف جيشه، انشقاقاً أو قتلاً أو إصابات مقعدة، قابله عجز عن التعويض العددي بجذب متطوعين جدد أو إلحاق شبان مطلوبين للخدمة الإجبارية. أمام هذه المأزق، وفي حال حاول تخفيف ارتهانه للإيرانيين، لا يجد النظام سوى المضي في مشروع تأسيس ''فصائل الحماية الذاتية'' لتكون القوة العسكرية الرئيسية في الجزء الذي يسيطر عليه من دير الزور. وبحسب الأنباء المتوافرة، يبدو أن خطة النظام هي استيعاب الميليشيات التابعة له في جسم واحد. وستضم هذه القوة الجديدة آلاف الشبان العائدين من النزوح، بموجب ''مصالحة'' ترفع فيها أسماؤهم من قوائم المطلوبين على أن تكون خدمتهم في قراهم وبلداتهم ومدنهم حصراً.

تبدو فرص نجاح مشروع ''فصائل الحماية الذاتية'' ضئيلة إلى حد كبير[30]، لأنه يعتمد بشكل أساسي على احتمالات عودة الشبان النازحين، الذين لن يجدوا فيما يعرضه النظام عليهم، بكف الملاحقة الأمنية ثم الخدمة في الديار وبمقابل مادي صغير لن يزيد بأعلى التقديرات على (100) دولار أمريكي في الشهر،مغريات كافية.كما يصعب تحقيق هذه المشروع في سياق عام يتمتع شباب دير الزور فيه بدرجة منخفضة جدا من الثقة في النظام الذي يعتبر –وفقاً للموقف العام المترسخ– مسؤولاً عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين في المحافظة وتهجير مئات آلاف آخرين.

إعادة بناء منظومة الحكم السابقة

على مستوى الإدارة المدنية للمحافظة، يسعى النظام حسب ما يبدو إلى إعادة إنتاج نفسه وفق ما كان عليه قبل العام 2011.فرغم انحسار سيطرته في السنوات الماضية إلى جيب صغير لا تزيد مساحته عن1% تقريباً من المساحة الإدارية للمحافظة، بعدد سكان أقل من 100 ألف نسمة، حافظ النظام على وجود البنى التي كانت تشكل منظومة حكمه المدنية متعددة الأذرع، من المؤسسات الحكومية وأجهزة الأمن وفرع حزب البعث والمنظمات والنقابات المنبثقة عنه، حتى لو كان هذا الوجود شكلياً في معظم الحالات.

بعد نجاحه العسكري، أظهرت الإشارات المتواترة الصادرة عن النظام أنه يخطط لإعادة بناء منظومة حكمه المدني التقليدية، وتمكينها ضمن حدود مرسومة مسبقاً بحيث تراعي التغيرات الموضوعية التي أفرزتها الحرب وإلى أن تتلاشى آثارها نهائياً. ويبدو أن سلطة دمشق ستعتمد على ثلاث فئات من الوسطاء المحليين لضمان سيطرتها السياسية والاجتماعية، هم موظفون حكوميون بمناصب محلية رفيعة، وشخصيات حزبية وأعضاء مجلس الشعب. وإلى جانبهم، ستعتمد على حلقات وسطاء غير رسميين تضم شخصيات عشائرية ومسؤولين حكوميين وبعثيين سابقين

29 يترأسها طارق بن ياسين المعيوف أحد أهم ناشري التشيع في بلدة حطلة وجوارها في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي.

30 في الدورة الأولى والوحيدة حتى نهاية كانون ثاني 2018، تخرجت دورة واحدة فقط من ''الحماية الذاتية'' وضمت (96) شخص كلهم موظفون حكوميون وموجودون أصلًا في منطقة سيطرة النظام. المصدر: https://www.facebook.com/DearEzzorGov/posts/1308264392612547

وتجار حرب ومخبرين أمنيين.

خلال السنوات الماضية، ورغم ما تعرضت له نتيجة الحرب، تمكنت المؤسسات والشركات الحكومية من البقاء. فظلت، حتى في الحالات التي أضحت فيها بلا عمل، تدفع الرواتب لعشرات آلاف الموظفين فيها[31]، سواء أقاموا في مناطق سيطرتها أو خارجها، إلا في حالات فصل الموظفين لأسباب سياسية. ونجح رؤساء المؤسسات الحكومية وأينما كانوا في مدينة دير الزور أو محلات النزوح في العاصمة دمشق أوفي مدينة الحسكة القريبة، بالحفاظ على هياكلها الرئيسية وخاصة في المستويات الهرمية الأعلى. وبالتنسيق الدائم مع الوزارات المركزية ومع المحافظ الذي حرصت السلطة على إبقائه في مدينة دير الزور، كممثل للسلطة المركزية بجانبها المدني. من الجدير ذكره أن خمسة أشخاص قد تم تعيينهم في منصب المحافظ منذ عام 2011، واحد منهم من أبناء المحافظة وثلاثة منهم ضباط سابقون في سلك الشرطة، ما يدل على محاولات النظام إبداء أكبر قدر من الشدة عبر شخصيات أمنية حتى في وظيفة مدنية مثل المحافظ.

في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2017، تتالت زيارات وفود وزارية قادمة من دمشق، تمهيدا لتشغيل المؤسسات الحكومية بحيث تغطي كامل المساحة التي سيطر عليها النظام في دير الزور. وبهذا الصدد أصدرت معظم الوزارات قرارات تقضي برجوع الموظفين النازحين وفك ارتباطهم بالمؤسسات الحكومية البديلة التي التحقوا فيها في مدن النزوح الواقعة تحت سيطرة النظام، وهددت بالعقوبة كل متخلف عن تنفيذ هذه القرارات. وتبدو الوزارات عازمة على تنفيذ قرارها هذا، رغم صعوبة تحقيق ذلك، لعدم وجود بيئة عيش وعمل مناسبة ولو بالحد الأدنى مع نسبة دمار وصلت إلى (90%) في مدينة دير الزور فيما عدا الأحياء المأهولة اليوم.[32]

إلى جانب المحافظ والمؤسسات الحكومية، حافظ النظام أيضاً على بقاء شبه رمزي لفرع حزب البعث. وهو يسعى اليوم لبنائه وتمكينه ثانية، ومن دون أوهام حول إمكاناته، ليمارس دوره السابق رقيباً آخر إلى جانب أجهزة الأمن المحلية على عمل المؤسسات الحكومية، وليكون أداة من الأدوات الرئيسية في اختراق المجتمعات المعارضة والمجتمعات التي نأت بنفسها عن الصراع، وكذلك أداة من الأدوات التي ترسخ سيطرة النظام وتخفي في الوقت ذاته بنيته العائلية الأمنية الأعمق التي يعد حزب البعث مجرد واجهة لها.

قبل العام 2011، كان يمكن لأي شخص أن ينتسب لحزب البعث الحاكم، وفي معظم الحالات كان الانتساب ضرورياً ليضمن الأفراد فرصهم في الحصول على وظائف حكومية وفي الترقيات داخلها، دون أن يعبر الانتساب الحزبي عن أي موقف سياسي لصالح النظام، إذ خرج عشرات الآلاف من الأعضاء الاسميين في حزب البعث في المظاهرات ضد النظام في دير الزور وانخرط الآلاف منهم لاحقاً في صفوف الجيش الحر وقوى الثورة المدنية.

واليوم، تبذل الجهود الحثيثة لإعادة تنشيط الحزب من خلال الشخصيات الحزبية الأشد ولاء للنظام وبغض النظر عن تراتبيتها الهرمية في صفوف الحزب. في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2017, تتالت زيارات أعضاء القيادة القُطرية، وهي الحلقة الأعلى في البنية التنظيمية للبعث، إلى دير الزور. في السياق ذاته، تكثفت أنشطة فرع حزب البعث في قضايا عدة أهمها اتفاقات المصالحة المحلية، وتأسيس "فصائل الحماية الذاتية". وباشر بعض المسؤولين البعثيين الريفيين بتأسيس فروع محلية لهذه الفصائل لتستقبل الشبان العائدين إلى قراهم من مناطق النزوح[33].في نفس الوقت،

31 حسب تقديرات شفوية يقدر عدد الموظفين الحكوميين ب (30-35) ألف موظف في محافظة دير الزور في العام 2010.

32 حسب تصريحات صحفية لمحافظ دير الزور محمد ابراهيم سمرة.

33 مثل أمين شعبة الريف الثانية غازي حسين السهو من قرية الحسينية شمال مدينة دير الزور. أنظر أيضاً تصريحات أمين فرع الحزب بدير الزور، ساهر الصكر، عن الدور الذي سيلعب الحزب في تأسيس هذه فصائل، في اجتماع عام بمقر المحافظة يوم 3 من كانون الأول 2017 https://www.sana.sy/?p=673641

بدأ العمل بإحياء منظمة طلائع البعث واتحاد شبيبة الثورة، الرديفين للبعث في الشريحتين العمريتين الأصغر، الأطفال والمراهقين[34]. ويسعى النظام، بدرجات أهمية أقل، إلى إعادة بناء النقابات المهنية والمنظمات الشعبية[35]، وبالتنسيق دوماً مع أجهزة الأمن المحلية ممثلة بفروع المخابرات العسكرية والجوية والأمن السياسي وأمن الدولة، التي ظلت خلال السنوات الماضية قوية وفعالة وقادرة على تشغيل شبكات المخبرين والعملاء خارج جيب سيطرة النظام، وتولت في الوقت ذاته مهمات قتالية إلى جانب قواته على الجبهات المحيطة بجيب سيطرته في دير الزور.

وأخيراً، أبقى النظام على تمثيل دير الزور في مجلس الشعب في السنوات السابقة، رغم خروج أكثر من ثلثي سكان المحافظة عن سيطرته. وزاد هذه التمثيل من (13) عضواً، فيهم (3) أعضاء مستقلين و(9) بعثيين وواحد من أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية التابعة للبعث، إلى (14) عضواً في أول دورة انتخابية بعد الثورة بزيادة عضو لحصة المستقلين، في محاولة لشراء أكبر عدد ممكن من الشخصيات العشائرية. على الدوام خلال عهد حافظ ثم بشار الأسد كانت أغلبية أعضاء مجلس الشعب موالية للزمرة الحاكمة أكثر مما كانت موالية للشرائح التي تمثلها نظرياً، وكانت عضوية المجلس مكافأة يمنحها النظام للأشد ولاء. كما كانت طريقة استيعاب للزعماء العشائريين وربطهم بعجلة السلطة ومصالحها. في جميع الأدوار التشريعية، فاز شيوخ العشائر دوماً بمقاعد المستقلين ما يكشف عن تفوق الرابط العشائري، رغم الأضرار التي لحقت به، على غيره من الروابط، في مجتمع متجانس العرق والدين والمذهب، بلا نخب اقتصادية أو زعامات دينية[36] وبلا أحزاب، ولا منظمات مستقلة. وفي الوقت نفسه، أسهم القانون الانتخابي دائما في زيادة حدة التنافس بين الشيوخ، مع تدخلات سافرة أحياناً من النظام ترجح فوز مرشح على آخر.

بين العامين (2011-2017) ظهرت حلقة فاعلين محليين جدد، نتيجة مفرزات الحرب، مستفيدة من حاجة النظام الماسة لخدمات أمنية وعسكرية واقتصادية مختلفة، عملت بدعم وتمكين منه على تلبيتها. ضمت هذه الحلقة أشخاصاً جاؤوا من بيئات وطبقات عدة. وقد شهد بعض الناس من الطبقات الدنيا صعوداً اجتماعياً ملحوظاً خلال الصراع، مثل قائد الدفاع الوطني فراس الجهام. إذ كان قبل العام 2011 عامل فرن ومروجاً للمخدرات ثم راعي طاولة قمار قبل أن ينشط في المجموعات الموالية التي جندها النظام لقمع المظاهرات التي تحولت إلى ميليشيا "الدفاع الوطني" بدءاً من النصف الثاني للعام 2012. وجاء فاعلون جدد آخرون من الطبقة الوسطى، كما في حالة عضو مجلس الشعب في الدورة الانتخابية في2016 محمد المشعلي، الذي كان قبل الثورة مقاولاً صغيراً يفوز بعطاءات ثانوية بمؤسسات القطاع العام، مستفيداً من علاقات متينة بناها بضباط مخابرات محليين. توسعت هذه العلاقة بعد الثورة، بتنوع الأدوار التي لعبها المشعلي، سمساراً يعمل لصالح أجهزة الأمن، بترغيب أكبر عدد ممكن من الشخصيات المعروفة في قرى ودير الزور ومدينتها بالنظام، من خلال منحهم امتيازات خاصة.

وكثير من هذه الوجوه الجديدة تجد مكانها في مجلس الشعب. فقد جاء ابراهيم الداير، عضو المجلس لدورة 2016 عن المستقلين، بعد سعي طويل وفاشل للوصول إلى المجلس، أنفق فيه أموالاً طائلة هي حصيلة أعوام كثيرة قضاها عاملاً ثم مقاول بناء صغير في دولة الكويت. استغل الداير المذبحة التي ارتكبها تنظيم داعش بصفوف عشيرته الشعيطات في صيف العام 2014، وفي إطار محاولات النظام الاستفادة من نقمة أبناء العشيرة على التنظيم. وبسياق مختلف، جاء محمد أمين حسين الرجا[37]، رجل الدين الشيعي الشاب من بلدة حطلة ليصير وعلى مقاعد حزب البعث، أول

34 زار معن عبود رئيس اتحاد شبيبة الثورة في شهر تشرين الثاني 2017 في سياق جهود إحياء الاتحاد في دير الزور http://tishreenonline.sy/2017/11/09 /

35 الفروع المحلية لنقابات العمال والمعلمين والمهندسين والأطباء، ومنظمة اتحاد الفلاحين.

36 لايوجد في مجتمع دير الزور تراث ديني مشيخي ولا طبقة رجال أعمال كبار كما في محافظات دمشق وحلب وحمص وحماة

37 كان والده حسين الرجا ناشراً رئيسياً للتشيع في بلدته حطلة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. بالغت مصادر شيعية بعدد المتشيعين بفضله بأكثر من ألف شخص- المصدر: http://bintjbeil.org/article/67270

عضو مجلس شعب من شيعة دير الزور في دورة 2016. في حالة الرجا، لم يكن تعيينه ضمن قائمة مرشحي البعث –تلقائية الفوز– مكافأة كما في حالة الأعضاء الآخرين. بل تعبيراً عن صعود مضاف للشيعة المحليين بفضل الدور الإيراني متزايد التأثير.

المصالحة كما يريدها النظام

في نهاية العام 2017، يقع تحت سيطرة النظام نحو 20% تقريباً من السكان الذين أقاموا في محافظة دير الزور قبل 2011. ويبدو أنه يدرك مخاطر بقاء الغالبية العظمى من السكان خارج سيطرته، لأن بقاء مليون شخص تقريباً في المنفى ينفي ادعاءاته بوجود قاعدة تأييد شعبية عريضة. في الآن ذاته، يحتاج النظام إلى بعض هؤلاء لتنفيذ مخططه الرامي لإطلاق عملية الإنتاج بجانبه الزراعي على وجه الخصوص، ويريد البعض الآخر لإنجاح مشروعه العسكري الخاص بتأسيس ''فصائل الحماية الذاتية''. وفي بعد رمزي هام ستظل سيطرة النظام على شريط حضري طويل يمتد ل 200 كم تقريباً بلا معنى طالما ظل خالياً تقريباً من سكانه.

منذ انحسار سيطرته العسكرية في 2012، راهن النظام على فاعلية ''اللجنة الفرعية للمصالحة الوطنية''، التي تأسست خريف العام 2013، لخلق تيار رأي يدعو للهدنة ثم المصالحة ولكن دون جدوى بشكل عام. وبعيد نجاحه العسكري، كثف النظام جهوده في قضية المصالحة، وركزها باتجاه واحد تقريباً، هو إعادة النازحين من المناطق الخارجة عن سيطرته. ونظراً لضخامة الشريحة المستهدفة، أخذ يؤسس ''لجان صلح مصغرة'' في القرى والبلدات، لتوسيع قنوات الاتصال بالنازحين. في القضية ذاتها، تنشط شبكة وسطاء متعددي الوظائف يتبعون لقادة أجهزة الأمن مباشرة، وبتوجيه من الأمن، تركز هذه الشبكة جهودها على الشخصيات المعارضة ذات الرمزية، التي قد تشكل عودتها ضربة معنوية يلحقها النظام بمعارضيه[38]. وفي الشهر الأخير من 2017 أعيد أيضاً تشكيل لجنة المصالحة، وشكلت بجانبها لجان أخرى، واحدة خاصة بالمنشقين عن جيش النظام، وأخرى تشرف على الحواجز، وثالثة للتنسيق مع اللجان الفرعية واثنتان أمنيتان سريتان تعملان من وراء الكواليس شبه المعلنة، بالرغم من تمثيل الأجهزة الأمنية الأربعة بلجنة المصالحة الفرعية العامة.

وعبر وكلائهم المحليين، يدعم الإيرانيون أيضاً على نحو متزايد عودة النازحين. ويشارك مندوبهم في اجتماعات ''اللجنة الفرعية للمصالحة الوطنية''. ومع ذلك، تنصب جهودهم عبر شبكة خاصة تقودها شخصيات شيعية محلية عسكرية ومدنية، تقدم عروض عودة أشد إغراءً للنازحين من عروض النظام، إذ تقدم تسويات وضع أسرع تمر شكلياً ودون تأخير في مكاتب قادة المخابرات، ورواتب أعلى لمن أراد التطوع في ميليشياتها، فضلاً عن أن الضمانات الصادرة عن وكلاء إيران المحليين تبقى أوثق من تلك الصادرة عن رجال النظام. وظهر على تلفزيون النظام القائد الأبرز للمقاتلين الشيعة المحليين، طارق ياسين المعيوف، ليدعو النازحين إلى العودة، عارضاً ضماناته ومسخراً ما لديه من إمكانات في خدمتهم[39].

في مسألة المصالحات المحلية، تلعب روسيا أيضا دورا هاما من خلال المركز الروسي للمصالحة في سوريا الذي يتخذ قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية مقراً له. مطلع تشرين الثاني2017، أعلن المركز الروسي افتتاح مكتب له في دير الزور، ويبدو أن الروس يركزون جهودهم على تهيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين، مستلهمين تجربتهم عندما دمروا مدينة

38 في حديث معه يقول سليّم الخالد القائد العسكري البارز في صفوف الجيش الحر، أنه تلقى دعوات مصالحة عدة، تحثه على العودة، كان أهمها دعوة تلقاها من رئيس إدارة أمن الدولة علي مملوك، عرضت فيها عليه مغريات كبيرة، منها مبالغ مالية طائلة وقيادة ميليشيات ''الحماية الذاتية''.

39 https://www.facebook.com/groups/382771785160480/permalink/4606425269461756/

غروزني عاصمة الشيشان[40] ودون أن يبنوا شبكات أو يتخذوا وكلاء محليين لخدمة دورهم في هذا الملف، تاركين ذلك للنظام، ومكتفين بتقديم الخطط التقنية في إعادة تشغيل الخدمات ورفع الأنقاض وتقديم الدعم اللوجيستي.

ورغم هذه الجهود، لم تنشأ ظواهر عودة في أوساط النازحين إلى المناطق التي سيطر عليها النظام[41]، إلا في نطاق محدود جداً في بعض قرى ريف دير الزور الغربي. ولا يبدو حسب استطلاع رأي محدود على عينة ضمت 100 لاجئ من الجزء الخاضع لسيطرة النظام في محافظة دير الزور في مدينة أورفا التركية[42]، قال (87) منهم أنهم لن يعودوا، وفسر (18) منهم عزمهم البقاء لاجئين برفضهم إعطاء شرعية يبتغيها النظام بعودتهم، وفسر (41) عزمهم البقاء بأنهم لا يستطيعون الخضوع للنظام مجدداً، فيما فسر (28) عزمهم البقاء بانهيار الاقتصاد وغياب فرص العمل في الجزء الذي سيطر عليه النظام.

يكشف هذا الاستطلاع، وإن كان محدوداً جداً، عن رأي عام متجذر رافض للعودة والخضوع مجدداً لسلطة النظام، ما سيساهم في إحباط خططه في المرحلة القادمة، إذ لا يعد العفو الذي يعرضه على من هم خارج سلطته حافزاً كافياً ليعودوا إليها. ويمكن تعزيز هذه الفرضية بسبب الفشل المرجح للنظام في ملف إعادة الإعمار الذي يعجز هو وحلفاؤه مجتمعين عن تحمل تكاليفه الباهظة مع نسب الدمار الهائلة التي وصلت في مدينة دير الزور إلى90% تقريباً من عمران المدينة وبنيتها التحتية، ولن تكون في مدينتي الميادين والبوكمال أقل بكثير، وكذلك ستكون النسبة في الأرياف مرتفعة ولن تقل عن 50% من العمران الريفي والبنى التحتية.

الخاتمة

نتيجة لتفككها وانقسامها وتنافس الفاعلين فيها. يبدو أنه من غير المرجح أن تسهم المجتمعات المحلية في دير الزور بأي استقرار محلي. لكن، في المقابل، لن تكون هذه المجتمعات، ونتيجة عجزها الحالي وبعد إنهاك متواصل منذ سنوات، قادرة ولا راغبة في المدى القصير بزعزعة السلطتين المحليتين اللتين فرضتهما عليها كل من الإدارة الذاتية والنظام.

وقد تنجح الإدارة الذاتية رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها في تحقيق مشاركة عامة في نموذج الحكم المحلي الذي شرعت في بنائه بدير الزور، لكنها ستكون مشاركة سطحية، تمليها الحاجات الاضطرارية لعامة السكان، بحثاً عن الأمن والخدمات وسبل العيش، إلى الحين الذي تبدأ فيه التناقضات العميقة بين نموذج حكم الإدارة الذاتية والخصائص الجوهرية لمجتمعات دير الزور تفعل أفعالها في توليد أزمات جديدة.

ومن جانبه، لا تحظى محاولات النظام لإحياء أطر حكمه المحلي السابقة بفرص نجاح كبيرة، أمام ما يعترضه في سبيل ذلك من عوائق هائلة لن يكون قادراً على تجاوزها إلا في نطاق محدود. وعلى فرض نجاحه في ذلك، فلن تكون رهاناته على فعالية تلك الأطر المبعوثة بعد رقاد في محلها، إذ لم يعد النظام محتكر القوة والموارد وواهب الفرص الوحيد، ما يسلب أطر حكمه التي تعاني أصلا وقبل الثورة من اهتراء وأوجه ضعف وقصور كبيرة، شرطها الضروري أن تكون البيئات التي تعمل فيها مغلقة لتشكل الخيار الوحيد أمام السكان. لن ينجح النظام في قضية المصالحة طالما ظلت بالنسبة لها مسألة أمنية ثم اقتصادية فقط، يستسلم فيها النازحون والمعارضون منهم على وجه التحديد لينالوا عفوه

40 حسب مصدر خاص مقرب من لجنة المصالحة، طلب إغفال اسمه

41 بين تشرين ثاني 2017 ونهاية كانون الثاني 2018، تقدم فقط (70) منشقاً عن جيش النظام، طلبات تسوية وضع وعودة عبر وسطاء للجنة المصالحة. المصدر السابق.

42 أجراه مساعدون خلال شهر كانون الأول 2017، عبر الهاتف مع (60) شخص وباللقاء المباشر لـ(40) شخص آخر

وسماحه لهم بالعودة إلى ديارهم.

إن الدور الإيراني المتنامي الذي لن يقتصر على الجانب العسكري، بل سيمتد إلى جوانب أخرى تؤكد مشروع إيران الطائفي، سيكون عامل اضطراب مضاف يساهم في تكريس الإحساس العام بالهزيمة والظلم والخذلان، ويفتح الباب مجدداً لنهوض السلفية الجهادية التي لم تتلاش في دير الزور وإنما خبت بانتظار الفرصة المناسبة.

أمام هذه الصورة المستقبلية القاتمة والمنقسمة بين سلطتين، على المجتمع الدولي والولايات المتحدة خاصة نظراً لقوة تأثيرها على الإدارة الذاتية، أن تضغط عليها لتغيير نهجها السياسي والاجتماعي والثقافي، بما يراعي التطلع السياسي، والهوية، وخصائص المجتمعات المحلية في دير الزور. وعليها أيضاً، بالشراكة مع بلدان الاتحاد الأوربي الغائبة عن المشهد في دير الزور، أن تدفع باتجاه تأسيس عمل مدني مستقل عن سلطة الإدارة الذاتية، تضطلع به منظمات مجتمع مدني متمكنة ومتنوعة الاختصاصات، بما يتيح فرص عمل، ويشجع الإنتاج الزراعي، ويشغل الخدمات، ويوفر الرعاية الصحية والتعليم للسكان.

وفي جانب سيطرة النظام، على الولايات المتحدة ألا تتغاضى عن النفوذ الإيراني المتصاعد، بل تتصدى له. وأن تتصدى في الوقت ذاته لمحاولات النظام استدراج النازحين الشبان للعودة لتطويعهم في صفوف ميليشياته الجديدة، قيد التأسيس، وعليها في المستوى الأوسع أن تجدد جهودها للدفع به تجاه مفاوضات انتقال سياسي تفضي إلى نتائج ملموسة، تجبره في النهاية إلى تخليه عن السلطة. وعليها إلى جانب بلدان الاتحاد الأوربي أن تدعم جهود المنظمات الحقوقية الدولية والسورية، لمحاسبة مسؤولي النظام عن جرائم حرب اقترفوها، على طريق العدالة وهي الشرط الأول لتأسيس أي استقرار مديد.

QM-04-18-268-AR-N

RESEARCH
PROJECT
REPORT

Publications Office

DOI:10.2870/02144
ISBN:978-92-9084-625-3